

## أحكام القرآن

. @ 197 @

ألا ترى كيف نبّه مالك على هذا العلم بقوله لأشهب الشيع عندنا بمد النبي والشيع عندكم أكثر لأن النبي دعا لنا بالبركة وبهذا أقول فإن العبادات إذا أُدبت بالسنة فإن كانت في البدن كان أسرع للقبول وإن كانت في المال كان قليلها أثقل في الميزان وأبرك في يد الآخذ وأطيب في شذقه وأقل آفةً في بطنه وأكثر إقامةً لصلبه وإِن الموفق لا رب غيره \$ المسألة الثامنة والعشرون قوله ( ! . \$ ) !

يقتضي أن الوطاء للزوجة في ليل صوم الظهار يبطل الكفارة لأن إباحته سبحانه شرط في كفارة الظهار فعلها قبل التماس .

وقال الشافعي إنما يكون شرط المسيس في الوطاء بالنهار دون الليل قال لأن إباحته تعالى أوجب الصوم قبل التماس فإذا وطئ فيه فقد تعدّرت كونه قبله فإذا أتمها كان بعض الكفارة قبله وإذا استأنفها كان الوطاء قبل جميعها وامتنال الأمر في بعضها أولى من تركه في جميعها . قلنا هذا كلام من لم يذوق طعم الفقه فإنّ الوطاء الواقع في خلال الصوم ليس بالمحل المأذون فيه بالكفارة وإنما هو وطاءٌ تعدّرت فلا بد من الامتنال للأمر بصوم لا يكون في أثناءه وطاءٌ \$ المسألة التاسعة والعشرون \$ .

من غريب الأمر أن أبا حنيفة قال الحجر على الحرّ باطل واحتجّ بقوله تعالى ( ! ) ! ولم يفرق بين السفه والرشيد وهذا فقهٌ ضعيف لا يناسب قدره فإن هذه الآية عامة وقد كان القضاء بالحجر في أصحاب رسول الله فاشياً والنظر يقتضيه ومن كان عليه حجر لصغر أو لولاية وبلغ سفيهاً قد نهي عن دفع المال إليه فكيف ينفذ فعله فيه والخاص يقضي على العام وقد بيناه في موضعه